وبعد فعل فاعلا ابي بعد كل فعل فاعل فالنكرة للمفهوم كما في علمت
نفس ويستثنى الفعل المكفوف بما كثيرا وقليلا وكثيرا ما وطالما كذا
قالوا وعندي ان ما مصدرية هي وما بعدها في تاويل مصدر
فاعلم ثم رايته في المغني عن بعضهم وذكر فيه ان الفعل المكفوف
بلا يليه الا جامد وفعلية مصرح بفعلها وان ايليها فعل مقدر
بقسمه المذكور في قول الشاعر صددت فاطولت الصدود
وقلما وصال على طول الصدود يدوم ضرورة ويستثنى
ايضا الفعل المؤكد بما في اتاك اتاك اللاحقون وكان الزايدة
على الصحيح قاله ابن هشام اي وشبهه وانما خص الفعل
بالذكر لانه الاصل ويحتمل ان المراد الفعل اللغوي اي وبعد مفهم
فعل الخ فلا افتقار في كلامه فاعل مبتدا والمسوغ للابتدا
بالنكرة وقوع الخبر ظرفا مختصا اذ المراد باختصاصه
كما مر في محله عن الشمني ان يكون مما اضيف اليه الظرف
وبعد كل فعل وكل فعل صالح الخ لان يبتدا به وهو هنا كذلك لان المراد كما اسلفناه
ظهر اي الفاعل في المعنى اي دالة والمراد بالفاعل في المعنى
المحكوم عليه بالفعل فهو ذاك اي الفاعل في الاصطلاح
فلا اتحاد بين الشرط والجزا معنى كذا قال المرادي وفيه ان
مرجع الضمير الفاعل في قوله وبعد فعل فاعل والمراد به
الاصطلاحي اذ هو المتكلم عليه هنا ولانه الواجب التاخر
عن الفعل اللهم الا ان يتكلف لاستخدام ثم التقسيم الى
ظاهر ومضمر غير مذكور وضع موضع حذف الفاعل فلا اعتراض
على قوله والا فالضمير استتر بانه لا يلزم من عدم ظهوره

استتاره

وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة

فعل مختص بالمعنى المذكور وان كان عاما

استتاره لجواز انه محذوف فاعرفه فانه احسن مما ارتكبه غير واحد
هنا لما مر الخ علة لقوله اذ يجب ان يكون الفاعل الخ واجاز
الكوفيون تقدم الفاعل الخ فلا يضر عندهم عدم تميز المبتدا
من الفاعل في نحو زيد قام وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية
والجمع فنحو الزيدان قام والزيدون قام جايز عند الكوفيين
ممتنع عند البصريين وفي كلام الدماميني ما يفيد ان من
المانعين للمتقدم من يحض منعه بالاختيار حيث قال نفس
الاعلم وابن عصفور في قول الشاعر صددت فاطولت
الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم على رفع
وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه
فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في الجملة اه وكذا في
التصريح متمسكا بقول الزبا ملكه الخ زيره حيث رفع
مشيها فاعلا للحال اعني وتيدا ولا يجوز كونه مبتدا
لعدم وجود خبر له وما للحال مبتدا وخبر والوتيد صفة مشبهة
من الوتورة وهب التاني والجند الحجر وانما لم يجعل مشيها
فاعلا للكاره والمحمود لاعتماده على الاستفهام لان الكاره والمحمود
عليهما التقدير راجع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع الى
ما فتحمل الجملة الخبرية عند ابطل التقدير تكلف
محذوف الخبر اي يوجد بالبناء للمفعول مسده لان هذه الحال
تفصح خبرا عن المبتدا وقيل ضرورة قايله ذكك وهو
بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه
بالسعة كما مر فلا يقال هذا القول لا يظهر لان البصريين
يمنعون مطلقا والكوفيين يجيزون مطلقا على ما ذكرنا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)